

مقالة بحثية

درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن وإدارات المدارس الثانوية من وجهة نظر قيادات كلية التربية وقيادات المدارس الثانوية في محافظة عدن

سالم محمد أحمد الشكلىة^{1*} و نوال جواد سالم محمداً

¹ قسم الأصول والإدارة التربوية، الكلية التربوية - عدن، جامعة عدن، عدن، اليمن

* الباحث الممثل: سالم محمد أحمد الشكلىة؛ البريد الإلكتروني: salmmoh94@gmail.com

استلم في: 24 أبريل 2023 / قبل في: 12 مايو 2023 / نشر في: 30 يونيو 2023

المُلخَص

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن وإدارات المدارس الثانوية من وجهة نظر قيادات كلية التربية وقيادات المدارس الثانوية في محافظة عدن، والكشف فيما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، الوظيفة، الخبرة)، استخدم الدراسة المنهج الوصفي وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة، موظفاً الاستبانة لتحقيق أهدافه. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها: أن درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن وإدارات مدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات كلية التربية وقيادات المدارس الثانوية في محافظة عدن كانت ضعيفة بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري قدره (0.419). أن درجة توافر الشراكة بين كلية التربية والمدارس الثانوية في مجال التدريس كانت متوسطة ذلك بمتوسط حسابي (2.67) وانحراف معياري قدره (0.356) وفي مجال البحث العلمي كانت ضعيفة وذلك بمتوسط حسابي (2.10) وانحراف معياري قدره (0.584) وفي مجال خدمة المجتمع كانت ضعيفة وذلك بمتوسط حسابي (2.33) وانحراف معياري قدره (0.492) كما بينت النتائج المتعلقة بالدراسة أنها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الباحثين في جميع مجالات الأداة وفقاً لمتغير الجنس بينما توجد الفروق في مجال البحث العلمي وكانت الفروق لصالح الإناث. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الباحثين في جميع مجالات الأداة وفقاً لمتغير الوظيفة بينما توجد فروق في مجال البحث العلمي وكانت لصالح عميد الكلية. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الباحثين في جميع مجالات الأداة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة. وأوصت الدراسة، بإجراء عدد من الدراسات حول الشراكة بين مؤسسات التعليم العام ومؤسسات التعليم العالي بالوزارة، وأنشاء وحدة للشراكة التعليمية، لإضفاء الطابع المؤسسي للشراكة الملزمة بين الطرفين، وتخصيص مراكز تابعة لها في كليات التربية وإدارات مدارس التعليم العام، وتفعيل الوعي الفكري والثقافي بين مؤسسات التعليم العام والجامعات بضرورة الشراكة وتأثيرها الإيجابي من خلال عقد ورش عمل، ومؤتمرات، للتشجيع على الشراكة والعمل بروح الفريق.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الجامعة، المدارس الثانوية.

المقدمة

أدركت الغالبية العظمى من دول العالم المتقدم أن نجاح مدارس التعليم العام في مواجهة التحديات التي تواجهها يتطلب شراكة فاعلة بين كليات التربية مع مدارس التعليم العام في مجالات التعاون المختلفة، ومنها التنمية المهنية للقيادات التربوية والمعلمين، والتعاون في التدريب التطبيقي للطلاب، وربط مناهج كليات التربية بواقع التعليم العام والشراكة مع المدارس في البحث العلمي، الذي يركز على كيفية التعامل مع المشاكل والقضايا المستجدة التي تواجه التعليم وسبل الارتقاء بالتعليم بشكل عام (Black, H and Mchaughln, 2007, p 21).

واقترن ظهور نظام الشراكة بالعديد من التحولات التي شهدتها عالمنا المعاصر في جميع الميادين، إذ تطلبت التحديات العالمية والاحتياجات المحلية، العمل الاستراتيجي المنظم لإكساب طلابنا المعارف والمهارات التي تؤهلهم للقرن الحادي والعشرين، بتبني مشروع تطوير شامل؛ يرتبط بأهداف التعليم التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها، للحصول على عملية تعليمية متكاملة الأركان. ويشار إلى أن الشراكة المؤسسية هي تعاون مشترك بين اطراف تربوية وأخرى سواء أكانوا من داخل المؤسسة التعليمية أم خارجها، وتجمعهم مشاريع مشتركة، تكون الغاية منها إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهها هذه الأطراف المتعاقدة (صبرة، 2014، ص56).

وتعد الشراكة المؤسسية بين الجامعة ممثلة في كلية التربية والمدارس الثانوية من أبرز الشراكات الاستراتيجية المبنية على أساس تطوير العملية التربوية، وكمستجدات تربوية حديثة على النظام التربوي العالمي، والأخذ في ممارستها ضمن الخطط التطويرية للعملية التعليمية (حمداوي، 2006، ص 78).

تهدف أهمية الشراكة المؤسسية إلى تعزيز وضمان الفعالية المؤسسية نحو تحقيق الأداء الأمثل في الجوانب الأكاديمية والإدارية والتفاعل المجتمعي، والعمل على تطوير طرق التواصل بين الأقسام والكليات وإدارات المدارس الثانوية وإجراء الدراسات المؤسسية ذات الصلة التي تدعم عملية صنع القرار والتخطيط الاستراتيجي (الشرعي، 2007، 43).

وحدد و(Bernard, 2006) و(إبراهيم ومحمد، 2018) مجالات للشراكة بين كليات التربية ومؤسسات التعليم ما قبل الجامعي، من أبرزها:

التربية العملية (التدريب الميداني)، هو برنامج بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها كل الخبرات النظرية التي تلقاها الطالب المعلم في الكلية، سواء كانت خبرات تخصصية أو مهنية أو معرفية، وتحولها إلى تطبيق ملموس في المدارس المتعاونة، وبإشراف مهنيين وترويين من كلية التربية، بحيث يتم تقييم الطالب في الميدان وفق معايير محددة مسبقاً من وحدة التدريب الميداني بالكلية.

- التنمية المهنية للمعلمين، يتم التركيز ببرامج إعداد المعلم على الجانب المعرفي ولا تعطى عناية كافية للمهارات التدريسية وسلوك المعلم، فعند بناء هذه البرامج لا يدمج التركيز على الممارسات التدريسية جنباً إلى جنب المحتوى المعرفي، وإكساب المعلم المهارات التدريسية داخل كليات التربية، من هنا نجد ضرورة إيجاد شراكة بين كلية التربية في إعداد المعلمين ومدارس التعليم، لتحديد المهارات والممارسات التدريسية.

- الشراكة البحثية (البحوث التنموية)، يمثل البحث التربوي أهم أنشطة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وطلاب الدراسات العليا، وتنامى الاهتمام بدور الجامعات في البحث العلمي، لتعظيم الفائدة من نتائج البحوث التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس والباحثين، لتتجاوز أهدافها العلمية والمهنية التي هي رأس أولويات الجامعة، إلى التوظيف التطبيقي لها للوفاء بحاجات مؤسسات التعليم الثانوي.

- خدمة المجتمع، وتعد الشراكة بين المدارس والجامعات هي أحد أوجه الشراكة المجتمعية، وتسعى الجامعة لتحقيق أهداف هذا النوع من الشراكة، بتقديم خدمات التعليم المستمر، وتنفيذ الدورات التدريبية لمنسوبي إدارات التعليم، وتقديم الاستشارات، كما تظهر الشراكة جلية بالتدريب النظري والعملية لمعلمي كبار السن ومحو الأمية.

ولم تكن كلية التربية عن بعد بعيدة عن التوجه نحو الشراكة مع مؤسسات التعليم العام؛ إذ أن هناك جهوداً واضحة تعد مؤشراً لذلك، وتمثل في برنامج التدريب الميداني، وبرنامج التأهيل المهني للقيادات المدرسية والمشرف التربوي أثناء الخدمة، كما وقعت الجامعة حديثاً مذكرة تفاهم مشتركة بين كلية التربية ووزارة التربية والتعليم على تمهين الإدارة المدرسية والمشرف التربوي على الرغم من وجود بعض العقبات التي وقفت عائقاً أمام تفعيل هذه الشراكة بالصورة المأمولة، ولندرة الدراسات المحلية التي تناول موضوع الشراكة المؤسسية بين كلية التربية والمدارس الثانوية الحكومية في محافظة عدن خصوصاً والجمهورية اليمنية عموماً، فقد أظهرت الحاجة لتسليط الضوء على هذه الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والعام، إلا أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن كلية التربية بجامعة عدن لم تمارس دورها بإقامة شراكات فعالة كما هو مأمول منها، ولا توجد آليات واضحة لتفعيل وبناء هذه الشراكات، وباستقراء الأدبيات المحلية، أغلب الشراكات بين الكلية والمدارس تقتصر على الخبرة الميدانية من خلال برنامج التربية العملية، والذي يعاني أيضاً قصوراً في تحقيق الشراكة المثلى، وندرة البرامج التدريبية التي تقدمها كلية التربية للمدارس التي تعنى بالتنمية المهنية لمعلمي التعليم الثانوي وقياداتها، وغياب الرؤية لدى مؤسسات التعليم الجامعي بصياغة توجهات بحثية منبثقة فعلياً من مشكلات مؤسسات التعليم الثانوي.

وتأسيساً على ما سبق فإن كليات التربية بجامعة عدن والمدارس التعليم الثانوي، بحاجة ماسة إلى تعزيز العلاقة بينهما بتفعيل الشراكة الحقيقية، والتي تتماشى مع الأدوار المتجددة لتلك المؤسسات، وإلغاء الحواجز الإدارية التقليدية، وتكامل المسؤوليات المشتركة، لإصلاح النظام التعليمي وتطويره وتعاني كلية التربية بجامعة عدن وإدارات المدارس التعليم الثانوي من ضعف تفعيل الشراكة بينها، وقلة الترابط والتنسيق والتعاون الذي يصب في مصلحة العملية التعليمية، وكلية التربية/عدن بجامعة عدن تُعد في الحقيقة من أعرق كليات التربية في الجمهورية اليمنية، إذ من المفترض أن لديها مجالات متنوعة ومشاريع متعددة في الشراكة مع المؤسسات التربوية وبحسب الإطار المفاهيمي للكلية كذلك فإن من أهداف الكلية الأساسية تنمية المجتمع من خلال الاسهام في المبادرات والبرامج البحثية والتدريبية الاستشارية، في إطار الشراكة الاستراتيجية مع المؤسسات المحلية والعالمية، أملاً أن تسهم الشراكة بين هذين القطاعين إلى إصلاح وتطوير العملية التعليمية، لمواكبة الاتجاهات المعاصرة.

ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية /عدن جامعة عدن وإدارات المدارس الثانوية من وجهة نظر قيادات الكلية وقيادات إدارات المدارس الثانوية في محافظة عدن؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة لدرجة توافر الشراكة المؤسسية بين إدارة كلية التربية / عدن جامعة عدن وإدارات المدارس الثانوية في محافظة عدن تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على درجة توافر الشراكة المؤسسية بين إدارات كلية التربية / عدن وإدارات المدارس الثانوية من وجهة نظر قيادات الكلية وقيادات إدارات المدارس الثانوية في محافظة عدن.
- معرفة فيما إذا كانت هناك فروق بين استجابات عينة الدراسة لدرجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية وإدارات المدارس الثانوية في محافظة عدن تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، الوظيفة، سنوات الخبرة) من وجهة نظر قيادات الكلية وقيادات إدارات المدارس الثانوية في محافظة عدن.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على موضوع الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن جامعة عدن وإدارات المدارس الثانوية الحكومية في محافظة عدن، والذي يمثل اتجاهاً معاصراً من اتجاهات تطوير التعليم وإصلاحه كما تكمن أهميتها في إمكانية استفادة عدة أطراف مثل وزارة التربية والتعليم الجامعات اليمنية والباحثين والمجتمع عموماً، وعليه فإن أهمية الدراسة تتلخص فيما يأتي:
- أنها تناولت موضوع الشراكة المؤسسية، والذي يعد من الموضوعات الحديثة التي نالت اهتمام كافة الدول خلال العقد الماضيين المحلي والعالمي.
- أنها تفتح آفاق معرفية جديدة تنبه المسؤولين بجامعة عدن على أهمية الشراكة وفوائدها لتحقيق التميز والتفوق وزيادة القدرة التنافسية.
- أن النتائج التي يتم التوصل إليها تفيد القيادات في كلية التربية جامعة عدن وقيادات المدارس الثانوية بشأن ما يجب التركيز عليه من مجالات الشراكة، وكيفية تذليلها لتحقيق الفوائد والمصالح المشتركة.

حدود الدراسة:

- تشمل الدراسة على حدود موضوعية، وزمانية، مكانية وبشرية موضحة بالآتي:
- **الحدود الموضوعية:** تناولت الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن جامعة عدن ومدارس التعليم الثانوي الحكومي في محافظة عدن في مجالات: (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع (العلاقات الاجتماعية).
- **الحدود الزمانية:** العام الجامعي 2022م
- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على كلية التربية / عدن جامعة عدن ومدارس التعليم الثانوي الحكومي في محافظة عدن.
- **الحدود البشرية:** جميع قيادات كلية التربية جامعة عدن وقيادات مدارس التعليم الثانوي الحكومي محافظة عدن.

مصطلحات الدراسة:

- **الشراكة المؤسسية:** العلاقة المشتركة بين مؤسستين تقوم على مبدأ التشاركية لتحقيق أهداف مشتركة، حيث يقدم كل طرف إمكانات بشرية أو مادية أو فنية أو جوانب منها لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف (بعلوشة، 2013، ص98).
- الشراكة بين كلية التربية جامعة عدن والمدارس الثانوية هي تعاون بين المؤسسات التعليمية في التعليم الثانوي ومؤسسات التعليم العالي، لإنجاز مشروع يتفق عليه الطرفين، وتعود بفوائد تربوية على الطرفين (الأصمعي، سليم، 2010).
- وتعرف إجرائياً: هي التعاون بين الجامعة ممثلة بكلية التربية ومدارس التعليم الثانوي لتحقيق أهداف مشتركة فيما بينهما بموجب إبرام عقد شراكة يُظهر مجالات الشراكة والهدف منها في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع لتطوير العملية التعليمية.

الإطار النظري ودراسات سابقة

مفهوم الشراكة المؤسسية بين المؤسسات التربوية والجامعات:

- يشير مفهوم الشراكة المؤسسية بين المدارس والجامعات إلى وجود تعاون بين المؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي، في سبيل إنجاز مشاريع يتم الاتفاق عليها بين طرفي العلاقة التعاقدية، وتسهم هذه الشراكة في تحقيق منافع تعود على المؤسسات التربوية (سليم، 2005، ص42).
- وفي هذا الشأن فقد أشار حمداوي (2006) إلى أن الشراكة تعني تعاوناً مشتركاً بين الجهات التربوية المعنية والجهات المعنية الأخرى، بغض النظر أكانوا من داخل المؤسسة التعليمية أو من خارجها من جهات أجنبية تجمعهم مشاريع مشتركة، الغاية منها لتحقيق التواصل اللغوي

والثقافي والحضاري بين المتشاركين أو التشارك من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من الوضعيات والعواقب والمشاكل التي تواجهها هذه الأطراف المتعاقدة.

أنها تسعى لتحقيق أهداف مشتركة: وأكد ذلك مارك (2000 ص1) في تعريفه للشراكة على أنها " اتفاق أو أكثر للعمل سوياً لتحقيق الأهداف المشتركة"

أنها تسعى لتحقيق منفعة متبادلة: وأكد ذلك (2000 Colin ص335) في تعريفه للشراكة على أنها " علاقات استراتيجية هادفة بين مؤسستين مستقلتين، يشتركان في أهداف متناغمة، ويعملان من أجل تحقيق مكاسب مشتركة من الصعب الحصول عليها بعمل كل طرف بمفرده، بغرض كسب ميزة تنافسية في سوق العمل"

كما ويسمح للمؤسسة التعليمية بالتفاوض وإبرام اتفاقيات بينها وبين أطراف أخرى معترف بها ولها سلطة القرار، وتعتبر الشراكة المؤسسية في أنها حديثة العهد، وقد بدأت خلال ثمانينيات العقد الماضي، وقد أخذت الشراكة المؤسسية بتوسيع رقعتها لتشمل قطاعات من مجال التربية والتعليم والذي لم يكن قد عرف هذا النظام، مثل التعليم العمومي بالإعداديات والثانويات في الدول المتقدمة (الأغا، 2015، ص88).

ولعل أهم ما أتى به نظام الشراكة هو العمل على تحقيق مدرسة، مع محيطها، إذ أن الشراكة المؤسسية من أهم المستجدات التي تبنتها النظم التربوية المعاصرة، وقد أصبحت بمثابة انفتاح عصري للمؤسسات التربوية على المحيط الخارجي بأشكاله المتعددة، خصوصاً مع الجامعات التي تنجح لخدمة الجوانب التي من شأنها المساهمة في الرقي والتقدم العلمي منافسة بذلك الجامعات الأخرى، وهذا ما دفع الجامعات إلى التركيز على المجالات المرتبطة بأهدافها العلمية كالارتقاء بمستوى البحث العلمي، وتكريس اهتماماتها لآليات العمل، التي تسهم بتحسين أدائها وتنفيذ خططها ببرامجها التعليمية وتطوير مناهجها (المنيع، 2002، ص76).

ومن العرض السابق نجد أن الشراكة التي تقوم بها المؤسسات التربوية مع الجامعات المختلفة سواء خارج الدولة أو داخلها في المجالات البحثية والاستشارية والتدريبية والتنموية، أصبحت من متطلبات التطور العلمي والرقي بمؤسسات التعليم العالي لتنمية مواردها البشرية، والاستفادة من الخبرات والتجارب بما يخدم المؤسسات التربوية في مجالاتها المتعددة كالمناهج الدراسية أو الاستراتيجيات الحديثة أو في المجالات الإدارية، ويقضي نظام الشراكة أن تحترم كل مؤسسة المؤسسات الأخرى المتعاونة، فيما يتعلق مثلاً، بالتشريعات واللوائح التنظيمية وباستعمالات الزمن والمقررات الدراسية وخبرة المدرسين والهيكل التربوية الموجودة.

فلسفة الشراكة بين الجامعة والمؤسسات التربوية:

تقوم فلسفة الشراكة على وجود علاقات تعاونية إلزامية بين شريكين أو أكثر بهدف تجميع القدرات والموارد للشركاء وتوحيد مميزات كل شريك واستفادة كل شريك من مميزات الشريك الآخر وذلك في ضوء الأهداف المتفق عليها من خلال الإيمان بقيم العمل الجماعي وتفوقه على العمل الفردي. (Word and Don 1982 ص 5).

أهمية الشراكة المؤسسية بين المؤسسات التربوية والجامعات: أشار البسام (2015) بأن الجامعات هي بمثابة الأرض الخصبة لتطبيق أنظمة الشراكة المؤسسية مع المؤسسات التربوية، وذلك للعديد من الاعتبارات، منها: أن الجامعات ذات استقلالية خاصة في إدارتها، وتملك تعددية في وظائفها وتخصصاتها وأقسامها، من هنا يصبح دورها له أهمية في المجتمع، وبما أن اهتمامها بالبحث العلمي يأخذ المساحة الأكبر في توجهها، فهي المؤسسة الأقدر على قيادة وريادة الخطط التطويرية والتنموية، ومنها: قيادة خطط تطوير التعليم العام، وتمتعها بالاستقلالية يساعدها على اتخاذ قراراتها في عقد الاتفاقات الداخلية والخارجية بينها وبين المؤسسات المختلفة، وتطبيق الشراكة جزء من وظائف الجامعة في خدمة المجتمع، وربما هي أكثر الوظائف احتياجاً وارتبطت بتلك الاستقلالية.

ومن العرض السابق تبرز أهمية الشراكة المؤسسية بين المؤسسات التربوية والجامعات في أنها علاقة التبادلية قائمة على مصلحة ذات أهمية كبيرة وهي عملية التعليم والتعلم، فلا يمكن ان تستغني المدرسة عن القوى البشرية التي تمولها بها الجامعات، ولا تستطيع الجامعات ان تستغني عن مخرجات المدارس للذين تقام الجامعات لأجلهم.

عوامل ظهور الشراكة المؤسسية في المجال التربوي:

تضافرت العديد من العوامل وراء ظهور الشراكة المؤسسية على الصعيد العالمي، وهي في مجملها نفس العوامل التي شجعت بشكل عام، ظهور ما يعرف بمشروع المؤسسة كأداة للتطوير والتجديد التربوي في الأنظمة التعليمية. فارتبطت الشراكة المؤسسية فيها، بالعديد من التحولات السياسية والاجتماعية التي عايشتها في العقدين الأخيرين، ومن هذه السمات على سبيل المثال، سياسة الإصلاح والتجديد التربوي في أمريكا والتي أوجدت الرغبة في التشارك داخل النظام المدرسي، بين هذا النظام وبين المؤسسات الاجتماعية الأخرى (أحمد، 2001، ص121).

ومما سبق تظهر السمات البارزة في تحول المجتمعات الخاضعة للصناعة إلى مجتمعات تابعة للإعلام والاتصال والخدمات وتعاضم الوعي فيها، بأهمية " التبعية المتبادلة " بين مختلف القطاعات وتضافر ذلك مع عوامل نظرية وعملية شجعت على خلق أنشطة للتعاون بين المؤسسات لحل المشاكل المشتركة، من مثل مشكلة الفشل المدرسي والانقطاع المبكر عن الدراسة وما يخلفه من آثار سلبية على الأفراد والجماعات.

كما ارتبطت الشراكة في المجال التربوي بالعديد من التحولات الأخرى سياسية واجتماعية وثقافية والتي شهدها العالم في العقود الأخيرة، " فقد ارتبطت بالتحول الذي طرأ على العديد من الأنظمة التي مرت من فترة الصراع الطبقي "، ذي الماركسي والذي ميز الستينات والسبعينات من قرننا الحالي (صراع الطبقات، صراع النقابات في مواجهة المقاولات) إلى مجتمع التوافق والتعايش وتبادل المصالح، وحدث ذلك بموازاة مع أقول الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي وبداية انتشار النموذج الليبرالي خاصة الألماني في الثمانينات (ساسي، 1995، ص 52).

كما نشطت الشراكة في المجال التربوي بفعل ظهور " التوجه المحلي " وبالأهمية المتعظمة للأقاليم والمناطق والجهات الاقتصادية والمدن والتجمعات السكنية في الأحياء، الأمر الذي أعطى إمكانيات واسعة للمبادرة والاستقلال في اتخاذ القرار على كافة الأصعدة، بما فيها المؤسسات التربوية والتي أصبحت في مستوى التفاوض وإبرام الاتفاقيات والدخول في علاقات تعاونية مع محيطها.

أنواع الشراكة بين الجامعة والمؤسسات التربوية:

هناك العديد من التصنيفات للشراكة، حيث تقسم بناء على العديد من المعايير منها:

- تقسم الشراكة على أساس العلاقات المؤسسية: الشراكة التعاونية (Roger، 2008 ص 80)
- تقسم الشراكة على أساس التعلم: الشراكة التعليمية المؤسسية، الشراكة التعليمية المستجيبة، الشراكة التعليمية، العفوية. (Emma and Stuart، 2003 ص 489 - 502).
- تقسم الشراكة على أساس نوعية اتفاق الشراكة: النمط الرسمي للشراكة، والنمط الغير الرسمي للشراكة، نمط مذكرة تفاهم للشراكة.
- تقسيم الشراكة على أساس نوعية الأطراف المشتركة في الشراكة: الشراكات الحكومية (Richard and Jaz، 1999، ص 69 - 78).

فوائد الشراكة المؤسسية بين الجامعة والمدارس الثانوية:

وقد أشار محمود (2004) إلى عدة نقاط جوهرية تبرز من خلالها فوائد الشراكة بين المدارس والجامعات وهي:

- تبادل الخبرات والمعارف بين الخبرات الإدارية في مجال التخصص الإدارية في المدارس، مما يدعم عمل مدير المدرسة.
- التنمية المهنية للقيادات الإدارية المرشحة للعمل بالإدارة المدرسية، خاصة وأن أغلب من يرشح للعمل لا يملك شهادة علمية تخصصية في الإدارة التربوية.
- معالجة المشكلات التي تظهر في مسارات عمل الإدارة المدرسية.
- تدريب القيادات الإدارية والهيئة التدريسية على آلية التواصل التي تحقق أهداف المدرسة.
- في حين أشار ليفين (2008) إلى مجموعة من النقاط الهامة التي تسهم في تطوير العملية التربوية جراء شراكتها مع الجامعات وهي كما يأتي:
- التدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس، لرفع مستوى مهنية العمل لديهم وتطويرهم.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام الوسائل التعليمية الحديثة.
- التقويم المستمر لخريجي الجامعات والموظفين في مجال التعليم.
- تدريب القيادات الإدارية على وضع الخطط السنوية لتحقيق الأهداف المدرسية وفق الأساليب الحديثة والمتطورة.
- كسر حاجز الخوف والرهبنة القائم بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمدارس.
- معرفة الجامعة أهم مشكلات التي تواجه الإدارة المدرسية ومواقفها والواقع الفعلي لها.
- تنمية قدرة الطالب المعلم على القيام بوظائفه بكفاءة وفاعلية، والمساهمة في تطوير المدرسة والمجتمع.
- الشراكة في مصادر اعداد وتقويم المعلمين.
- اجراء البحوث التربوية التي تهدف الى ايجاد حلول لمشكلات الإدارة المدرسية والعمل على تطويرها.

مجالات الشراكة المؤسسية:

فيما يلي إشارة إلى بعض المجالات التي تسعى من خلالها الجامعات لتحقيق الشراكة المؤسسية مع المؤسسات التربوية، قام الباحث بالاقصصار على ثلاثة مجالات وهي: مجال التدريس والبحث العلمي ومجال خدمة المجتمع (العلاقات الاجتماعية)، وكما يلي:

المجال الأول: المشاركة في التدريس:

أن مهنة التدريس تتطلب كلا من الأمرين، فالتدريس الجيد عبارة عن مزيج مركب من علم وفن لذلك فالتدريس علم له أصوله وقواعده التي تساعد في فهمه وتفسير ما يحدث في بيئة التعلم والتنبؤ بما يحدث فيها تمهيدا للسيطرة على مجريات هذه العملية وتوجيهها نحو الأفضل وعلم التدريس هام جدا للمبتدئين لأنه يساعدهم في كسب المهارات الأساسية اللازمة لممارسة المهنة، وبعد إتقان هذه المهارات يأتي دور البراعة أو الفن (مرعي والحيلة، 2012، ص 75).

كما أن المشاركة المؤسسية في مجال أساليب التدريس المختلفة والتوصيات المنبثقة عنها تعبر عن إمكانية التفاوت في مدى فاعلية أساليب التدريس، فبعض الأساليب أنفع من غيرها، وأكثر قدرة على تحقيق الأهداف التربوية، وعندما يتحقق الباحثون من دقة نتائجهم في ضوء ملائمة التصميم البحثي، فإنهم لا يترددون في تقديم التوصيات للمعلمين وغيرهم من الجهات المؤثرة في عملية التدريس الصفي بضرورة إجراء تطوير في الممارسات والأنشطة التعليمية (مرعي والحيلة، 2012).

وتبرز أهمية الشراكة بين المؤسسات التربوية والجامعات في أنها تحقق الأهداف التالية:

- جعل الطلبة عنصرا للتطور والنماء، قادرين على استيعاب العلوم والتكنولوجيات الحديثة وتوظيفها (الإعلاميات، المجال السمعي البصري) منتشبعين بالروح العلمية وبمنهجية البحث العلمي والتفكير الموضوعي (إجراء تجارب علمية في المختبرات، إعداد وثائق وملفات في مواضيع علمية، المشاركة في أولمبياد الرياضيات وغيرها من المواد).
- وفي هذا السياق وتحقيقا لما ينشده التدريس من اندماج وثيق بين الجانب النظري والجانب العملي، فإن الكليات في إطار الشراكة، يمكن أن تتجهز بالأدوات والوسائل التعليمية الكافية وتجهز المختبرات وتزودها بالعدد الكافي من المحاضرين ومراكز مصادر التعلم بالكتب والمجلات المتخصصة.
- ضمناً لاستفادة الطلبة من برامج المواد العلمية بشكل أوسع ومندمج فإن الشراكة يمكن أن تغطي مجال الإعلام (البرامج والوثائق والأشرطة العلمية التي تقدمها الإذاعة والتلفزة والصحف والمجلات الوطنية ودور النشر والتوزيع وشبكات الانترنت) وفي هذه الحالة يمكن أن يتجه نشاط التشارك لمؤسسات التعليم العالي إلى تلك الجهات الإعلامية لتعميق التعاون بينها جميعاً، لإعداد البرامج المناسبة واختيار الأشرطة والوثائق والعمل على إعداد بعضها بمشاركة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وعقد ندوات على هامش ذلك.

ويرى الباحثان أن التدريس فناً من حيث أن بعض مظاهره ذات طابع فردي أو شخصي تلعب فيه خبرة المدرس وقيمه وعاداته ومفهومه عن التدريس دوراً مركزياً ولذلك يختالف المدرسون في تعاملهم مع مواقف التعلم المتنوعة وبراعتهم في استغلال كل فرصة متاحة لجذب انتباه طلابهم ودفعهم للمشاركة في نشاطات التعلم بشغف واهتمام كما يفعل الممثل تماماً على خشبة المسرح مستغلاً نبرات صوته وتعبيراته الجسدية وسرعة بديهته في معالجة المواقف الطارئة واستثمارها.

المجال الثاني: البحث العلمي:

يعد البحث العلمي في أي مجتمع حجر الزاوية في التقدم العلمي والتنمية، لما لديه من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها المختلفة الاقتصادية، والصناعية والزراعية، والإدارية، وغيرها، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع، ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات لجميع المؤسسات في المجتمع (الثنيان، 2008، ص 65).

ولهذا فقد أصبح البحث العلمي أساساً لتوكيد بقاء المؤسسات واستمرارها بشكل عام لتحقيق أهدافها في ظل المنافسة القوية التي يفرضها واقع العولمة، ولقد أدركت الدول المتقدمة هذه الحقيقة، فتنافست في الاستثمار في مجال البحث العلمي ودعمه وتطويره وأسست الأساليب والصيغ المتعددة من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من البحث العلمي بشتى أنواعه مع التركيز على الجانب التقني والصناعي، ولذا فقد أنشئت كراسي البحوث وأقيمت حدائق الأبحاث والتقنية والحاضنات ومراكز الابتكار والتميز وأدوية البحث والتطوير فأوجدت بذلك مجالاً ومناخاً خصباً للإبداع والتطوير من خلال الشراكة بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات التربوية، وهذه الشراكة المتنوعة بدورها ولدت وأنتجت إنجازات عديدة فقدمت كثيراً من الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع وتطورات من خلالها المنتجات والخدمات في مختلف المجالات، وقد قامت بعض الدول النامية بالأخذ بهذا المنهج وتطبيقه فنجحت في ذلك مثل الهند والصين وماليزيا وتايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وغيره (العبد العالي، 2005، ص 21).

وتؤكد بعض الدراسات على أن أهمية العلاقة التبادلية بين الجامعات والمؤسسات التربوية ترجع إلى بعض الأمور من أهمها، أن العملية التربوية أصبحت تعتمد على قواعد المعرفة والتكنولوجيا ولا سبل لنقل المعرفة وتطبيق التكنولوجيا إلا من خلال مراكز البحث العلمي، كما أن كلفة البحث العلمي في ارتفاع مستمر، ويحتاج إلى دعم البحث العلمي، كما أن كلفة البحث العلمي في ارتفاع مستمره ويحتاج إلى دعم متواصل، وإلى مصادر تمويل غير تقليدية، بالإضافة إلى أن ذلك يؤدي إلى الاعتماد على الذات، وعدم استقطاب خبراء من الخارج، وتوفير الاستشارات التي تقدمها شركات ومؤسسات غير وطنية (ناجي، 2000، ص 69).

ويشير الهادي (1994) إلى أن أجهزة ومراكز البحث العلمي تنقسم إلى قسمين هما أجهزة البحث العلمي التي لا تتبع الجامعات أو المعاهد العليا وتشمل أجهزة البحوث والدراسات المتخصصة التابعة للقطاع الحكومي والخاص، والنقابات المهنية، والمؤسسات التربوية تنشأ لخدمة

البحث العلمي، وأجهزة البحث العلمي التابعة للجامعات أو المعاهد العليا، حيث تعد المكان المثلى لقيام البحوث والدراسات بسبب وجود الأكاديميين المتخصصين، وتوافر كافة المستلزمات البحثية.

وبناء على ما سبق يعد البحث العلمي الغاية الأهم من وجود الجامعات والمدارس والركن الاسمي في عملها والمؤسسات التربوية الحاضنة للعلم والمعرفة، كما أن الجامعات هي التي ادركت أهمية البحث العلمي، في حل المشكلات التي تواجه مدارس التعليم العام، يعتبر الاهتمام بالبحث العلمي، من أهم مكونات العمل الاستراتيجي للمؤسسات، فتقدم الأمم والدول يقاس بمدى التقدم البحثي، والذي يحسب دائماً كأحد وأهم نتائج تطوير وتقديم التنمية الشاملة في المجالات المختلفة.

المجال الثالث: خدمة المجتمع (العلاقات الاجتماعية):

تعتمد العملية التعليمية في العصر الذي نعيش به اعتماداً مباشراً على مخرجات المدارس والأسرة والمجتمع بكافة فئاته، وعلى أثر وجود هذه العناصر الجديدة العملية التعليمية والتربوية في المدارس ظهر مفهوم خدمة المجتمع (العلاقات الاجتماعية)، ويشير مفهوم خدمة المجتمع (العلاقات الاجتماعية) إلى أنه " رغبة واستعداد أفراد، وهيئات المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم، وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية (محمد، 2006، ص29).

وقد عرف هذا النوع من الشراكة بأنه " ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة العملية التعليمية وقد يكون هؤلاء الأعضاء أفراداً، أو جماعات، أو مؤسسات، وتعتمد سلوكياتهم على التطوعية والالتزام والوعي والنزوع والوجدان والشفافية، وقد تكون هذه الأنشطة نظرية أو عملية تمارس بطرق مباشرة أو غير مباشرة (العجمي، 2007، ص 19).

كما عرفت بأنها: الأنشطة التعليمية التي تستهدف تحسين جودة التعليم، والتي تنفذ من خلال شراكة فاعلة وإيجابية من المجتمع ومؤسساته لتضمن استمرارية هذه الأنشطة، وتضافر الجهود الأهلية مع الحكومية لتقديم مساهمات عينية، وغير عينية لإحداث تحسين في جودة العملية التعليمية (سالم، 2006، ص112).

وقد أشار الحارثي (2003) إلى أن أبرز أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم تتمثل في الآتي:

- تعليم الطلبة ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع.
 - تحمل مسؤولية مساعدة المعلمين على تحسين جودة المنتج التعليم.
 - تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها التعليم، وتقدير حجم الانجازات
 - إيجاد شعور عام بأن المدارس تؤدي المهمة المنوطة بها في خدمة المجتمع.
 - توفير الدعم المادي للمدارس في صورته المختلفة.
- هناك أسس يجب أن تؤخذ في الاعتبار حتى تكون مشاركة المجتمع للنهوض بالتعليم ناجحة، حددتها عبيدان (2004) في الأسس التالية:
- الإيمان بأن المشاركة المجتمعية ضرورة حتمية يجب تفعيلها وتواجدها في المدرسة
 - إتاحة الفرصة لمشاركة فعليه في التخطيط، والأنشطة داخل المدرسة.
 - دعم الثقة والتواصل بين المجتمع والمدرسة بصورة منتظمة ومستمرة للوصول الى الأهداف التربوية والتعليمية من خلال المشاركة في الأنشطة والفعاليات.
 - الوعي التام لدى المجتمع والمدرسة بأهمية التعاون بينهما في اعداد مخرجات تعليمية تربوية قادرة على مواكبة متطلبات الحياة.
- هناك العديد من مجالات التعاون والمشاركة بين التعليم والمؤسسات المجتمعية المختلفة من هذه المجالات ما أورده الخطيب (2006) وهي:
- التعاون من أجل صياغة الأهداف التربوية: ويتم فيه هذا المجال تحديد وصياغة الأهداف المراد تحقيقها سواء كانت قريبة أم بعيدة.
 - مجال المشاركة على مستوى السياسات التربوية: وتشمل هذه المشاركة كافة الخطوات الاجرائية التي يتخذها القائمون على العمل التربوي لترجمة الأهداف التربوية للبرنامج المعتمد، فما أن يفرغ المشاركون من وضع أهداف، حتى يكون بوسعهم وضع السياسات والممارسات في المجتمع فيما يتصل بالمشاركة.
 - ومن القضايا التي يمكن اجراء المسح عليها مؤشرات التطور العام وحاجاته. المشاركة في عملية التعليم والتعلم.

دراسات سابقة:

دراسة صبرة (2014) هدفت للتعرف على بناء الشراكات المؤسسية لتوفير مرتكزات البحث العلمي لخريجي جامعة القدس المفتوحة، في العام الدراسي 2013/2014، وقد تكون مجتمع الدراسة من مدرء المؤسسات في جامعة سلفيت والبالغ عددهم (45) مديراً تم توزيع استبانات عليهم. واسترد الباحث (30) استبانة منها بما نسبته (67%) من مجتمع الدراسة، وتكونت استبانة الدراسة من (33) فقرة موزعة على أربعة

مجالات (واقع الشراكة في الجامعة، المرتكزات الأساسية في بناء الشراكة، أهمية بناء الشراكة، دور الجامعة في بناء الشراكة) وأظهرت نتائج الدراسة بأن تقديرات مديري مدارس المرحلة الأساسية لواقع الشراكة بين إدارات المدارس والمنظمات غير الحكومية جاءت متوسطة، كما أظهرت النتائج بوجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المحافظة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجهة المشرفة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة.

دراسة Cheryl North, et.al (2014)، هدفت الدراسة إلى تقوية الروابط بين الجامعة والمدرسة لضمان نجاح الطلاب. استخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الجماعية مع المتدربين، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن فعالية الشراكة في تحقيق الآتي:

- تعزيز انفتاح المتدربين على الحياة المدرسية ومعايشتها.
- توفير المزيد من فرص الدعم الإضافي للطلاب المعلمين من قبل مشرفيهم.
- كانت الشراكة أكثر فائدة بالنسبة للمتدربين ذوي الصعوبات.

دراسة عقيلي وطاهر (2017)، هدفت للتعرف على التدريب الميداني مدخل مؤسسي لتفعيل الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم على ضوء الاستفادة من خبرات كندا وفنلندا في هذا المجال. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في عرض خبرات دول المقارنة، وتوصلت إلى مجموعة من التوصيات من أهمها:

- عقد دورات تدريبية للموجهين بهدف رفع كفاءتهم وتدريبهم على الحديث في أساليب التقويم وطرق التدريس.
- تصميم موقع إلكتروني خاص بالتربية العملية، يتم تفعيله من خلال المشاركات بين المشرفين والطلاب.
- إن تنشئ وزارة التربية والتعليم إدارة مركزية على مستوى الوزارة، تتبعها إدارات محلية بكل مديرية لدعم التدريب الميداني للطلاب المعلمين.

دراسة الثويني (2018) هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح للشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الناجحة في مجالات الشراكة بين المدارس والجامعات، في بعض الدول المتقدمة. وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن الشراكة النموذجية بين الجامعة والمدارس يجب أن تبنى وفق إطار قائم على قيم ومصالح وأهداف مشتركة بين الشركاء، مع تحديد الأدوار لكل شريك، لتعزيز التعاون في تطوير النمو المهني للمعلمين والبحث العلمي.

دراسة القبلان (2019) هدفت للتعرف على تقديم تصور مقترح للشراكة التعليمية بين كلية التربية بجامعة حائل ومؤسسات التعليم العام في ضوء بعض التجارب الناجحة للشراكة في الدول المتقدمة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت النتائج إلى أن التجارب العالمية في مجال الشراكة أكدت على أهمية الاحترام المتبادل للطرفين، وأشارت النتائج إلى وجود شراكة بين كلية التربية ومؤسسات التعليم العام في مدينة حائل من خلال برنامج التدريب الميداني، كما أشارت إلى وجود قصور في تفعيل الشراكة ببعض المجالات كاللتنمية المهنية والشراكة البحثية والدورات التدريبية.

مناقشة الدراسات السابقة:

يتضح من العرض السابق تباين الدراسات السابقة في تناولها للشراكة المؤسسية بين الجامعة وإدارات المدارس الثانوية، حيث إن منها من ركز على دراسة واقعها في بيئات أخرى ومنها ما اهتم بدراسة الشراكة وعلاقتها ببعض المتغيرات، ومنها من حاول تقديم تصور مقترح لتنميتها، وبناء على تنوع الأهداف الرئيسية للدراسات السابقة من حيث تناول موضوع الشراكة، تم تناول موضوع الدراسة لمعرفة توافر معايير الشراكة بين الجامعة وإدارات المدارس التعليم الثانوي، وتختلف عن الدراسات الأخرى من حيث، منهجية وإجراءات المعالجة، حيث أنها دراسة ميدانية من جهة، ومن جهة أخرى كان تركيزها منصباً بعد عرض الإطار النظري والمنهجي للدراسة لمعرفة درجة توافر معايير الشراكة المؤسسية بين الجامعة وإدارات المدارس الثانوية، وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في أنها الدراسة الأولى- في حدود علم الباحثان- التي أجريت في الجمهورية اليمنية، واستفاداً من الدراسة الحالية من الدراسات السابقة للتأصيل لبعض المفاهيم النظرية من جهة، وفي تحديد وعرض أبرز معايير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومدارس التعليم الثانوي من جهة أخرى.

إجراءات الدراسة:

تحدث الباحثان فيما سبق عن الإطار النظري للدراسة، ولكن نتائج الدراسة مرهونة بالخطوات الميدانية التي يتخذها الباحث ويمكن القول إن نجاح الدراسة أو فشلها يتوقف على هذه المرحلة، لأن الباحث انتقل من الإطار النظري إلى اجانب العملي التطبيقي كما تعد إجراءات الدراسة من الركائز المهمة في البحث العلمي.

ويهدف الباحثان في هذا الفصل إلى توضيح الإجراءات التالية:

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المتمثل في تحليل البيانات التي تم جمعها من الميدان باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة لمعرفة درجة توافر الشراكة بين كلية التربية / عدن جامعة عدن وإدارات مدارس التعليم الثانوي في محافظة عدن من وجهة نظر قيادات الكلية وقيادات الإدارة المدرسية.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينته:**جدول (1): يوضح مجتمع الدراسة**

مديرو المدارس	رئيس قسم	نائب عميد	عميد	المجموع
11	12	2	1	26(ذكر)
15	2	2	0	19(إناث)
26	14	4	1	45

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع قيادات كلية التربية / عدن وقيادات الإدارة المدرسية للتعليم الثانوي في محافظة عدن، وقد بلغ عددهم (45) فرداً، (26) من الذكور (19) من الإناث

الوصف الإحصائي لخصائص عينة الدراسة:**خصائص أفراد عينة الدراسة:**

ويمكن توضيح خصائص عينة الدراسة ونسبها المئوية حسب متغيرات الدراسة فيما يلي:

1- توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الجنس:**جدول (2): يبين خصائص أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس**

النوع	العدد	النسبة المئوية %
ذكور	26	%58
إناث	19	%42
الإجمالي	45	%100

يظهر من الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس كما جاء في بيانات أداة الدراسة، إذ بلغت نسبة الذكور (58%)، وهي أعلى نسبة، وبلغت نسبة الإناث (42%)

2- توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الوظيفة:**جدول (3): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الوظيفة:**

الترتيب	النسبة المئوية %	العدد	الوظيفة
4	%2	1	عميد
3	%9	4	نائب عميد
2	%31	14	رئيس قسم
1	%58	26	مدير مدرسة
	100	45	المجموع

ويظهر من الجدول رقم (3) أن الوظيفة للعينة كانت على النحو الآتي:

حصل مديري المدارس على المرتبة الأولى بتكرار قدره (26) بنسبة قدرها 58% وهي تمثل قيادات المدارس، وحصل رؤساء الأقسام على المرتبة الثانية بتكرار قدره (14) بنسبة قدرها 31%، وحصل نواب العميد على المرتبة الثالثة بتكرار قدره (4) بنسبة قدرها 9%. وهم أساساً فقط وكان العميد في الأخير وهذا شيء طبيعي لأنه لا يوجد إلا عميد الكلية.

3- توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة:

جدول (4): يبين توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

الترتيب	النسبة المئوية %	التكرار	سنوات الخبرة
--	-	-	أقل من 10 سنوات
2	36	16	من 10 - أقل 20 سنة
1	64	29	من 20 سنة فأكثر
	100.0	45	المجموع

يظهر من الجدول رقم (4) أن سنوات الخبرة كانت في المرتبة الأولى هي (من 20 سنة فأكثر) بنسبة قدرها (64%) وهذا مؤشر جيد كون العينة من هذه الفترة الكبيرة وهذا يحقق أهداف الدراسة، وجاءت في المرتبة الثانية من (10 - 20) بتكرار قدره 16 بنسبة قدرها 36%. وأقل من 10 سنوات لا توجد.

ثانياً: ثبات الأداة وصدقها:

صدق أداة الدراسة:

تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان في صورته المبدئية بعرضه على عدد من المحكمين المتخصصين، حيث طلب الباحث من المحكمين إبداء الرأي نحو مدى وضوح صياغة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة ومدى ملائمة العبارة لقياس ما وضعت لأجله ومدى مناسبة العبارة للبعد التي تنتمي إليه، كما طلب الباحث من المحكمين إبداء النصح بإدخال أية تعديلات على صياغة العبارات لتزداد وضوحاً، أو إضافة أية عبارات جديدة لتزداد الاستبانة شمولاً، أو حذف أي عبارة مكررة وغير ضرورية.

الصدق البنائي:

للتأكد من صدق الأداة بعد عرضها على المحكمين تم استخدام الصدق الاحصائي البنائي قام الباحث بحساب الصدق البنائي الذي يبين ارتباط كل مجال بالدرجة الكلية للأداة

جدول (5): يوضح صدق الاتساق الداخلي بمعامل الارتباط بين كل مجال والأداة ككل

معامل الارتباط	اسم المجال	رقم المجال
** 820	التدريس	1
**0.897	البحث العلمي	2
**0.901	خدمة المجتمع	3

** دالة عند مستوى (0.01)

حيث يتضح من الجدول ان قيم معاملات الارتباط للمجالات كانت عالية وعالية جدا للمجال الثالث، وكل المجالات ذات دلالة معنوية وهذا يشير الى أن هذه المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

ثبات أداة الدراسة:

ومعنى الثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، وتم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وكلما اقترب معامل الثبات من الواحد الصحيح كان الثبات مرتفعاً وكلما اقترب من الصفر كان الثبات منخفضاً، وذلك بالنسبة لكل محور على حده وللأداة ككل وكانت أهم النتائج التي تم التوصل إليها موضحة في الجدول رقم (6):

جدول (6): يبين نتيجة اختبار ألفا كرو نباخ

م	المجال	عدد الفقرات	معامل كرو نباخ ألفا
1	التدريس	8	0.798
2	البحث العلمي	7	0.921
3	خدمة المجتمع	8	0.869
	مجموع الاداة ككل	23	0.934

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (6) أن جميع معاملات الثبات لمحاوَر الدراسة حيث تراوحت بين (0.798-0.921) وهي بين ثبات عالي للمجال الأول والمجال الثالث والمجال الثاني عالي جداً، ويشير معامل الثبات (كرو نباخ الفا) الكلي الى أن أداة الدراسة تتمتع بثبات عالي جداً، حيث بلغ معامل الثبات لأداة الدراسة (0.934) وهو معامل ثبات عالي جداً كونها تجاوزت (0.90) وهذا يجعل الأداة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

الوسائل الإحصائية المستخدمة:

- وقد كانت أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة:
- معامل كرو نباخ ألفا ومعاملات الارتباط والاتساق الداخلي (معامل بيرسون).
 - التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
 - المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
 - اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) واختبار (t لعينة واحدة وعينتين مستقلتين).
- جدول (7):** يبين السلم الخماسي لتصنيف درجة توافر الشراكة باستخدام المتوسط الحسابي

مدى المتوسط الحسابي	درجة التوافر
5-04.2	عالية جداً
4.2-3.4	عالية
3.4-2.6	متوسطة
2.6 -1.8	ضعيفة
(1.8-1)	ضعيفة جداً

عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

الإجابة عن السؤال الرئيس: ما درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن؟

جدول (8): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات الدراسة مرتبة تنازلياً بحسب متوسطاتها الحسابية

المجال	المرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي	درجة التوافر	T	درجة الحرية	قيمة sig
التدريس	1	2.67	0.356	53	متوسطة	-6.071-	44	0.000
البحث العلمي	3	2.10	0.584	42	ضعيفة	10.240-	44	0.000
خدمة المجتمع	2	2.33	0.492	47	ضعيفة	-9.039-	44	0.000
الأداة ككل		2.37	0.419	47	ضعيفة	10.001-	44	0.000

يتضح من الجدول (8) على أن درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن كانت ضعيفة في جميع المجالات لجميع العينة بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري قدره (0.419) وهذا يشير إلى تركيز إجابات أغلبية عينة الدراسة، وعدم تشنتها عن متوسطها الحسابي.

ومن خلال الجدول قيمة (t) وفق المتوسط الفرضي وهو (3) في الاداة ككل وفي جميع المجالات حيث ان قيمة t (-10.001-) وهو قيمة سالبة أي انها نتيجة غير مرضية من قبل العينة، وكانت قيمة sig كانت (0.000) وهي اقل من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي كان الأداة وجميع المجالات ذو دلالة احصائية. أي أن درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن ليست ضعيفة بل تصبح ضعيفة جداً.

حيث حصل مجال التدريس على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.67) بدرجة متوسطة، وحصل مجال خدمة المجتمع على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (2.33) بدرجة ضعيفة، وحصل مجال البحث العلمي على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (2.10) بدرجة ضعيفة. ويرى الباحثان أن هذه النتيجة انعكاس لغياب العمل الجماعي والعمل بروح الفريق الواحد بين الجامعة والمدارس الثانوية، وقلة الوعي بأهمية الشراكة ومردودها العلمي والاقتصادي.

الاسئلة الفرعية:

ما درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن في مجال التدريس؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحثان التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من الفقرات الواردة في هذا المجال، التي تمثل درجة الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم الثانوي في محافظة عدن من وجهة نظر القيادات فيها، وذلك على النحو الآتي:

جدول (9): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التدريس

م	العبارة	ترتيب الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي	درجة التوافر
1	يتم اشراك الخبرات من الجامعة في لجان تطوير برامج المدارس الثانوية ومناهجها	2	2.91	.468	58	متوسطة
2	تلقي الشراكة المؤسسية قبول من الهيئة التدريسية في كل من الجامعة والمدارس.	1	2.93	.44721	59	متوسطة
3	تستفيد إدارات المدارس الثانوية من سبل التقويم المتوافرة من الجامعة من خلال الشراكة المؤسسية بينهما.	3	2.75	.57031	55	متوسطة
4	تستفيد إدارات المدارس الثانوية من الجامعة في تطوير جميع جوانب العملية التعليمية.	5	2.60	.57997	52	ضعيفة
5	يتوافر برامج لربط أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية مع الهيئة التدريسية في الجامعة.	6	2.57	.58344	51	ضعيفة
6	يتم التعاون بين إدارة المدرسة والجامعة في تحديد الاحتياجات التدريسية.	7	2.51	.66134	50	ضعيفة
7	تستضيف إدارات المدارس الثانوية أعضاء هيئة التدريس من الجامعة للاستفادة من خبراتهم التدريسية.	8	2.51	.50553	50	ضعيفة
8	تعمل الجامعة دورات تدريبية بالتنسيق مع إدارات المدارس الثانوية	4	2.62	.57560	52	متوسطة
	مجموع المجال		2.67	.35604	54	متوسطة

يتضح من الجدول (9) الذي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، أن درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن في مجال التدريس كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للعينة (2.67) وانحراف معياري عام بلغ (0.355) وهذا يشير إلى تركيز إجابات أغلبية عينة الدراسة، وعدم تشتتها عن متوسطها الحسابي. وطالما المتوسط الحسابي اقل من المتوسط الفرضي (3) فهي نتيجة غير مرضية حيث تشكل مانسبته 54%

ويتبين من الجدول (9) أن الفقرة " تلقي الشراكة المؤسسية قبول من الهيئة التدريسية في كل من الجامعة والمدارس " حازت على أعلى متوسط حسابي في المجال بلغ (2.93) وانحراف معياري قدره (0.447) بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة " يتم اشراك الخبرات من الجامعة في لجان تطوير برامج المدارس الثانوية ومناهجها " على المرتبة الثانية في المجال بمتوسط حسابي بلغ (2.91) وانحراف معياري (0.468) بدرجة متوسطة.

وحصلت الفقرة " تستضيف إدارات المدارس الثانوية أعضاء هيئة التدريس من الجامعة للاستفادة من خبراتهم التدريسية. " على المرتبة الأخيرة في المجال بمتوسط حسابي قدره (2.51) وانحراف معياري (0.505) بدرجة ضعيفة.

يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى غياب التعاون المشترك بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والمعلمين في المدارس التعليم الثانوي، في تقديم ورش تركز على التنمية المهنية للمعلمين، من خلال تقديم المهارات والمعارف المهمة في التدريس، وتقديم طرق التدريس المختلفة، وكذلك نظريات واستراتيجيات التدريس الحديثة.

الإجابة على السؤال الثاني: ما درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن في مجال البحث العلمي؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحثان التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من الفقرات الواردة في هذا المجال، التي تمثل درجة الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم الثانوي في محافظة عدن من وجهة نظر القيادات فيها، وذلك على النحو الآتي:

جدول (10): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال البحث العلمي

م	العبارة	ترتيب الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي	درجة التوافر
1	تشارك المدارس الثانوية مع الجامعة في البحوث العلمية والدراسات الميدانية.	2	2.22	.63564	44	ضعيفة
2	يشارك طلاب المدارس الثانوية في مشاريع بحثية مع الجامعة.	1	2.24	.67942	45	ضعيفة
3	تستفيد إدارات المدارس الثانوية من نتائج البحوث العلمية التي تجريها الجامعة.	3	2.15	.67270	43	ضعيفة
4	تضع المدارس خطط مستقبلية بالشراكة مع الجامعة لتطوير البحث العلمي.	5	2.04	.79646	41	ضعيفة
5	تتشارك الجامعة مع المدارس الثانوية في البحوث التي ترفد سوق العمل بالكفايات المطلوبة.	7	1.97	.75344	39	ضعيفة
6	تعمل الجامعة مع المدارس الثانوية في مراكز بحثية إلكترونية مشتركة.	4	2.11	.74536	42	ضعيفة
7	تساعد الجامعة إدارات المدارس الثانوية في تناول موضوعات بحثية تعالج المشكلات التي تواجههم.	6	2.00	.67420	40	ضعيفة
	مجموع المجال		2.10	.584	42	ضعيفة

يتضح من الجدول (10) الذي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، أن درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن في مجال البحث العلمي كانت ضعيفة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للعينة (2.10) وبانحراف معياري عام بلغ (0.584) وهذا يشير إلى تركيز إجابات أغلبية عينة الدراسة، وعدم تشتتها عن متوسطها الحسابي. إذ تشكل ما نسبته 39%.

ويتبين من الجدول (10) أن الفقرة " يشارك طلاب المدارس الثانوية في مشاريع بحثية مع الجامعة " حازت على أعلى متوسط حسابي في المجال بلغ (2.24) بدرجة ضعيفة وانحراف معياري قدره (0.679).

وحصلت الفقرة " تشارك المدارس الثانوية مع الجامعة في البحوث العلمية والدراسات الميدانية " على المرتبة الثانية في المجال بمتوسط حسابي بلغ (2.22) بدرجة ضعيفة وانحراف معياري (0.635).

وحصلت الفقرة " تتشارك الجامعة مع المدارس الثانوية في البحوث التي ترفد سوق العمل بالكفايات المطلوبة." على المرتبة الأخيرة في المجال بمتوسط حسابي قدره (1.97) بدرجة ضعيفة وانحراف معياري (0.753). ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى غياب الشراكة في مجال البحث العلمي الذي يعد ركناً من أركان التقدم العلمي والأكاديمي للمدرسة والجامعات، وذلك لما تؤديه المشاركة في البحث العلمي بالتنمية بجميع جوانبها المختلفة، إضافة إلى ما تسهم به في إيجاد الحلول والبدائل التي تواجه المؤسسات التربوية والجامعات، وإسهامها في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على الجودة والكفاءة لأطراف الشراكة.

للإجابة على السؤال الثالث: ما درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن في مجال خدمة المجتمع؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحثان التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من الفقرات الواردة في هذا المجال، التي تمثل درجة الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم الثانوي في محافظة عدن من وجهة نظر القيادات فيها، وذلك على النحو الآتي:

جدول (11): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال خدمة المجتمع

م	العبارة	ترتيب الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي	درجة التوافر
1	توجد لجان مشتركة للتنسيق بين الجامعة والمدارس الثانوية.	4	2.33	.70711	47	ضعيفة
2	تحرص الجامعة على تنظيم زيارات بين متخصصين من الجامعة لحضور بعض الاجتماعات المدرسية.	2	2.42	.65674	48	ضعيفة
3	يتوافر نظام متكامل مشترك بين الجامعة والمدرسة الثانوية من حيث اللقاءات المستمرة لنقل المعرفة وتبادل الخبرات	1	2.48	.58861	50	ضعيفة
4	يتوافر مكاتب تربط بين المدارس الثانوية والجامعة إدارياً وأكاديمياً.	3	2.35	.71209	47	ضعيفة
5	تتشارك الجامعة المدارس الثانوية في برامج توعية المجتمع.	7	2.26	.71985	45	ضعيفة
6	تنمي الجامعة الموارد البشرية للمدارس الثانوية عن طريق عقد دورات التأهيل الوظيفي.	6	2.26	.68755	45	ضعيفة
7	تشارك الجامعة إدارات المدارس الثانوية في المناسبات الوطنية وغيرها.	8	2.22	.63564	44	ضعيفة

م	العبارة	ترتيب الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المنوي	درجة التوافر
8	تحرص الجامعة على تقديم المساعدات وحملات التوعية التثقيفية والحلول العلمية لتحديات التي تواجه المدرسة.	5	2.33	.73855	47	ضعيفة
	مجموع المجال		2.33	.49272	47	ضعيفة

يتضح من الجدول (11) الذي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، أن درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن في مجال خدمة المجتمع كانت ضعيفة، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام للعبئة (2.33) وبانحراف معياري عام بلغ (0.492) وهذا يشير إلى تركيز إجابات أغلبية عينة الدراسة، وعدم تشتتها عن متوسطها الحسابي إذ تشكل نسبة 47%.

ويتبين من الجدول (11) أن الفقرة " يتوافر نظام متكامل مشترك بين الجامعة والمدرسة الثانوية من حيث اللقاءات المستمرة لنقل المعرفة وتبادل الخبرات " حازت على أعلى متوسط حسابي في المجال بلغ (2.48) بدرجة ضعيفة وانحراف معياري قدره (0.588).

وحصل الفقرة " تحرص الجامعة على تنظيم زيارات بين متخصصين من الجامعة لحضور بعض الاجتماعات المدرسية.. " على المرتبة الثانية في المجال بمتوسط حسابي بلغ (2.42) بدرجة عالية وانحراف معياري (0.656)

وحصل الفقرة " تشارك الجامعة إدارات المدارس الثانوية في المناسبات الوطنية وغيرها " على المرتبة الأخيرة في المجال بمتوسط حسابي قدره (2.22) بدرجة متوسطة وانحراف معياري (0.635). يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى قلة الشراكة المؤسسية بين الجامعة وإدارات المدارس الثانوية، في خدمة المجتمع، من حيث المشاركة في التوعية أو التأهيل ومعالجة المشكلات الاجتماعية وحضور المناسبات.

الإجابة عن السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن تعزى للمتغيرات (الجنس، الوظيفة، سنوات الخبرة)؟

1- متغير الجنس:

جدول (12): استخدم الباحث اختبار (t) لاختبار الفروق بين متوسطات لعينتين مستقلتين لإجابات الباحثين عن درجة الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن تعزى لمتغير الجنس.

المجالات	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	النتيجة الإحصائية
التدريس	ذكور	2.53	.33123	-3.424	43	0.001	دالة
	اناث	2.86	.30183				
البحث العلمي	ذكور	1.97	.47470	-1.869	43	0.068	غير دالة
	اناث	2.29	.67759				
خدمة المجتمع	ذكور	2.17	.46794	-2.693	43	0.010	دالة
	اناث	2.55	.45130				
الأداة ككل	ذكور	2.22	.36365	-2.918	43	0.006	دالة
	اناث	2.57	.41966				

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (12):

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الباحثين في الأداة ككل، حيث بلغ مستوى دلالة (Sig.) أقل من مستوى الدراسة (0.05) في الأداة ككل وهي (0.006) أي ان متغير الجنس يؤثر في اراء العينة حول درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن، كما أظهرت نتائج اختبار شيفيه أن الفروق كانت لصالح الإناث عند قيمة (0.35) وهذا يؤكد أن الإناث أكثر إيمانا واقتناعا بأهمية الشراكة بين الكلية والمدارس في البحث العلمي.

2- متغير الوظيفة:

لمعرفة إثر متغير الحالة الوظيفة استخدم الباحث تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) وفيما يلي معرفة تلك الفروق:

جدول (13): أهم نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات لإجابات الباحثين عن درجة الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن تعزى لمتغير الوظيفة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
التدريس	بين المجموعات	.864	3	.288	2.505	0.072	غير دالة
	داخل المجموعات	4.714	41	.115			
البحث العلمي	بين المجموعات	3.381	3	1.127	3.968	0.014	دالة
	داخل المجموعات	11.645	41	.284			
خدمة المجتمع	بين المجموعات	1.545	3	.515	2.312	0.090	غير دالة
	داخل المجموعات	9.137	41	.223			
الأداة ككل	بين المجموعات	1.709	3	.570	3.862	0.016	دالة
	داخل المجموعات	6.049	41	.148			

يتضح من الجدول رقم (13) الذي يبين تحليل التباين الأحادي حيث أعتمد الباحث مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، وتعد الفروق دالة إحصائياً إذا كانت قيمة مستوى دلالة الاختبار (Sig.) أصغر من مستوى الدلالة الذي اعتمده الباحث في دراسته، والعكس صحيح. ويبين الجدول:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الباحثين في الأداة ككل، حيث بلغ مستوى دلالة (Sig.) أقل من مستوى الدراسة (0.05) في الأداة ككل وهي (0.016) هي أي ان متغير الوظيفة يؤثر في اراء العينة حول درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية /عدن ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن، وكانت الفروق لصالح رأي العميد كونه أكثر متوسط حسابي بفارق (1.26).

3- عدد سنوات متغير الخبرة:

جدول (14): أهم نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One- Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات لإجابات الباحثين عن درجة الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
التدريس	بين المجموعات	.209	1	.209	1.677	.2020	غير دالة
	داخل المجموعات	5.368	43	.125			
البحث العلمي	بين المجموعات	.721	1	.721	2.168	0.148	غير دالة
	داخل المجموعات	14.306	43	.333			
خدمة المجتمع	بين المجموعات	.607	1	.607	2.593	0.115	غير دالة
	داخل المجموعات	10.074	43	.234			
الأداة ككل	بين المجموعات	.484	1	.484	2.858	.0980	غير دالة
	داخل المجموعات	7.275	43	.169			

يتضح من الجدول رقم (14) الذي يبين تحليل التباين الأحادي حيث أعتمد الباحث مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، وتعد الفروق دالة إحصائياً إذا كانت قيمة مستوى دلالة الاختبار (Sig.) أصغر من مستوى الدلالة الذي اعتمده الباحث في دراسته، والعكس صحيح. ويبين الجدول:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في جميع المجالات وفي الأداة ككل، حيث بلغت مستوى الدلالة (0.098) وهي أكبر من مستوى (0.05) وبالتالي غير دالة، بمعنى انه لا تأثير لمتغير الخبرة على اراء العينة حول درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية والإدارة المدرسية، تعزى للخبرة.

ملخص النتائج:

تتمثل أهم النتائج في الآتي:

- أكدت الدراسة أن درجة الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن كانت ضعيفة.
- نسبة درجة الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن في مجال التدريس بلغت (2.67) وهي نسبة متوسطة.
- نسبة درجة الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن في مجال البحث العلمي بلغت (2.10) وهي نسبة ضعيفة.
- نسبة درجة الشراكة بين كلية التربية ومدارس التعليم الثانوي من وجهة نظر قيادات الكلية والقيادات المدرسية في محافظة عدن في مجال خدمة المجتمع بلغت (2.33) وهي نسبة ضعيفة.
- كما بينت النتائج المتعلقة بالدراسة أنها لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الباحثين في جميع مجالات الأداة وفقاً لمتغير الجنس بينما توجد فروق في مجال البحث العلمي وكانت الفرق لصالح الإناث.
- ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الباحثين في جميع مجالات الأداة وفقاً لمتغير الوظيفة بينما توجد فروق في مجال البحث العلمي وكانت لصالح عميد الكلية.
- ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الباحثين في جميع مجالات الأداة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

التوصيات:

وفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بالآتي:

- ينبغي على إدارات المدارس الثانوية أن تستضيف أعضاء هيئة التدريس من الجامعة للاستفادة من خبراتهم التدريسية وربط أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الثانوية مع الهيئة التدريسية في الجامعة لتحقيق الشراكة المؤسسية بينهما لتطوير العملية التعليمية.
- ينبغي على الجامعة أن تشترك مع المدارس الثانوية في البحوث التي ترفد سوق العمل بالكفايات المطلوبة. وشع الخطة المشتركة وإنشاء مراكز البحوث لتطوير البحث العلمي والتعاون على تناول موضوعات بحثية تعالج المشكلات التي تواجههم.
- العمل على عقد اللقاءات بين الجامعة وإدارات المدارس الثانوية للمشاركة في المناسبات الوطنية وفي برامج توعية المجتمع، وتنمي الجامعة الموارد البشرية للمدارس الثانوية عن طريق عقد دورات التأهيل الوظيفي. كما تحرص الجامعة على تقديم المساعدات وحملات التوعية التثقيفية والحلول العلمية لتحديات التي تواجه المدرسة.

المقترحات:

- تصور مقترح لتنمية ثقافة الشراكة بين الجامعات اليمنية والمؤسسات التعليمية.
- نموذج مقترح لتفعيل قنوات الاستشارات بين الجامعات اليمنية ومؤسسات التعليمية.
- تصور مقترح لربط الجامعات اليمنية ومؤسسات التعليمية بشبكة معلومات مشتركة.
- إجراء المزيد من الدراسات في الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الأخرى.

المراجع:

- [1] إبراهيم، محمود، ومحمد الحمّار (2018) تفعيل الشراكة بين كلية التربية جامعة نجران ومؤسسات التعليم قبل الجامعي في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، 38 (1)، ص 73-100.
- [2] أحمد، سهير كامل (2001)، علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية، مصر.
- [3] الأغا، محمد فريد (2015) واقع الشراكة الأكاديمية الصناعية وأفاق تعزيزها المستقبلية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- [4] البسام، ابتسام (2015)، التعليم للجميع في الوطن العربي دراسة تحليلية ورؤية مستقبلية من دكار عام(2000) حتى عام (2015) مشروع اليونيسكو، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.

- [5] بعلوشة، محمود (2013)، واقع الشراكة بين إدارات مدارس المرحلة الأساسية والمنظمات غير الحكومية في محافظة غزة وسبل تطويرها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- [6] الثويني، طارق بن محمد (2018). الشراكة بين كلية التربية في جامعة الملك سعود ومدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب الدولية المعاصرة،
- [7] الثنيان، سلطان (2008)، الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية.
- [8] الحارثي، إبراهيم (2003)، نحو إصلاح المدرسة في القرن الحادي والعشرون، مكتبة الشقيري، الرياض، السعودية.
- [9] حمداوي، جميل (2006)، الشراكة التربوية في نظامنا التعليمي، مجلة العلوم التربوية العدد (32): ص 203-226.
- [10] الخطيب، أحمد (2006)، التدريب الفعال، عالم الكتاب الحديث، أربد، الأردن.
- [11] ساسي، محمد (1995)، مشروع المؤسسة: مقتضيات منهجية، مجلة الانفتاح التربوي، العدد 1، يوليو، الرباط، المغرب.
- [12] سالم، محمد (2006)، المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص: نحو الشراكة التكاملي، ورقة مقدمة لشؤون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- [13] سليم، محمد (2005)، الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر.
- [14] الشرعي، بلقيس غالب (2007)، دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي، دراسة مقدمة إلى مؤتمر الإصلاح المدرسي تحديات وطموحات، كلية التربية، جامعة الإمارات العربية، دبي، الإمارات.
- [15] صيرة، أحمد (2014). أثر بناء الشراكة المؤسسية على توفير مرتكزات البحث العلمي لخريجي جامعة القدس المفتوحة، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- [16] الطويل، هاني (2000)، الإدارة التعليمية مفاهيم وأفاق، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [17] العبد العالي، عبد الرحمن (2005)، دور مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، ورق عمل مقدمة إلى مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، المنعقد في جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- [18] عبيدان، عائشة (2004)، الشراكة الأبوية في التعليم، جهود جديدة، مجلة التربية، قطر، العدد 1، مجلد (149)، ص 167-189.
- [19] العجمي، محمد (2007)، المشاركة المجتمعية والإدارة الذاتية للمدرسة، المكتبة العصرية للنشر، المنصورة، مصر.
- [20] عقيلي محمد موسى، وظاهر محمود الحنان (2017)، التدريب الميداني مدخل مؤسسي لتفعيل الشراكة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السادس لكلية التربية جامعة أسيوط بعنوان " منظومة تكوين العمل: التحديات والسياسات التطوير.
- [21] ليفين، أنا (2008)، دليل المتدرب في التنمية المحلية والتشاركية، نموذج بنشيات الهند، ط2، مدرسة الابحاث التعاونية، الهند.
- [22] محمد، جيهان (2006)، برامج إعداد معلم التعليم العام في مصر، دراسة تقييمية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، مصر.
- [23] محمود، يوسف (2004)، التحالف والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، مدخل لتطوير التعليم الجامعي، مجلة دراسات في التعليم العالي، العدد (6)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، مصر.
- [24] مرعي، توفيق والحيلة، محمد (2012)، المناهج التربوية الحديثة مفاهيمها وعناصرها وأساليبها وعملياتها، ط10، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
- [25] المنيع، محمد عبد الله (2002)، مقارنة بين نظام التعليم الثانوي التقليدي والمطور في المملكة العربي السعودية، دراسة ميدانية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.
- [26] ناجي، ريجاني (2000)، التحام الجامعات ومراكز البحث العلمي مع واقع المجتمع ومشكلاته وحاجاته " الواقع والطموح" مؤتمر القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، 27-28 مارس، جامعة القاهرة، مصر.

المراجع الاجنبية:

- [27] Berard,W, Anderwes.(2006).Re- Play Re-assessing The Effectiveness of an arts Partnership inTeacher Education ,International review of Education,v.52. no.5, p, 425-443.
- [28] Black.H and MCLAuglne(2007) ,school University partnership for educational research – distinctions dilemmas and challenges. The Curriculum Journal, 3, (11) p, 327- 341.
- [29] Cheryl North, et.al. (2014): Strengthening University School Bond and Ensuring the Success of Teacher – Candidates, School – University Partnerships, 7 (2).
- [30] Coln , L (2000), Employment Thruh Partnership: The Case Of The New Deal for Young People , IN L ,Moutanheiro et al, The 6th International Conference Of Public and Private Sector Partnership: the Enabling Mix, Sheffield University Press, U.K, p365- 375.
- [31] Emma W, and Mark S,) (2003) partnership= Based Approches to Learning within Steel and Metal Sector: Towards a European Model, In (eds) L, Montanhero et, al, 9th International Conference of public and private Sector partnership: Sustainable Success, Sheffield University Press, U, K. p 489- 502.
- [32] Helen, Gibson &Brent, Davies (2009). The Impact Of Public Private Partnerships on Education: Acase Study of Swell Group PIC and Victorian Dock Primary School , International Journal of Education Management , 22(1) , 74- 89, Retrieved From Eric Database (EJ800429)
- [33] Mark, N. (2001), Introduction to theme: University Libraries and Partnership, 67th IFA Council and General Conference, Denemark: Arhus.
- [34] Richard B , and Jaz Gill(1999), Formation and Control Scotland Public- Partnership A Stockholder Approach , In(eds) L, the,5th International Conference of public and private Sector partnership: Furthering Development Sheffield University Press, U,K. p 69- 78.
- [35] Roger Wettenhall (2008), the Rhetoric and Reality of publine Private Partnership, Public Organization Review, AGolobal, No, 3, p80.
- [36] Word and W, Don(1982),Research Gaps in Allian- ce Dynamics, Monograph Series In World Affaira, Vol, 19book 1,newYork, Colorado Semiary.

RESEARCH ARTICLE

EXPLORING INSTITUTIONAL PARTNERSHIP AVAILABILITY: A LEADERSHIP PERSPECTIVE ON THE COLLABORATION BETWEEN FACULTY OF EDUCATION ADEN AND SECONDARY SCHOOL ADMINISTRATION IN ADEN GOVERNORATE

Salem Mohammed Ahmed Alshklich^{1,*} and Nawal Gawad Salem Mohammed¹

¹ Dept. of Fundamentals and Educational Administration, Faculty of Education - Aden, University of Aden, Aden, Yemen

*Corresponding author: Salem Mohammed Ahmed Alshklich; E-mail: salmmoh94@gmail.com

Received: 24 April 2023 / Accepted 12 May 2023 / Published online: 30 June 2023

Abstract

This study aims at knowing the degree of availability of the institutional partnership between the Faculty of Education, Aden, and the secondary school administrations as perceived by the leaderships of the Faculty of Education and the secondary schools in Aden Governorate, and also to find out whether there are any statistically significant differences attributed to the study variables (sex, job, experience). The study used the descriptive methodology which was appropriate to the nature of the study and it employed the questionnaire to achieve its objectives. The most important findings of the study are: the degree of availability of the institutional partnership between the Faculty of Education, Aden, and the secondary school administrations as perceived by the leaderships of the Faculty of Education and the secondary schools in Aden Governorate is weak with a mean of (2.37) and standard deviation (0.419). The degree of availability of partnership between the Faculty of Education and the secondary schools in the domain of teaching is medium with a mean of (2.67) and standard deviation (0.356). In the domain of scientific research, it is weak with a mean of (2.10) and standard deviation (0.584). In the domain of community service, it is weak with a mean of (2.33) and standard deviation (0.492). The findings also show that there are no statistically significant differences between the means of the responses of the participants in all domains of the instrument attributed to the sex variable whereas there are differences in the domain of scientific research and the differences are in favor of the females. There are no statistically significant differences between the means of the responses of the participants in all domains of the instrument due to the job variable while there are differences in the domain of scientific research and they are for the Dean of the Faculty. There are no statistically significant differences between the means of the responses of the participants in all domains of the instrument attributed to the variable of years of experience. The study recommends to conduct a number of studies on the partnership between the institutions of public education and higher education in the Ministry; to establish an educational partnership unit to institutionalize the obligatory partnership between the two parties and allocate divisions for it in the faculties of education and schools; to activate the intellectual and cultural awareness between the public educational institutions and the universities of the importance of partnership and its positive impact through organizing workshops and conferences to encourage partnership and teamwork spirit.

Keywords: Partnership, University, Secondary school.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

الشكلية، س. م. أ. و محمد، ن. ج. س.، (2023). درجة توافر الشراكة المؤسسية بين كلية التربية / عدن وإدارات المدارس الثانوية من وجهة نظر قيادات كلية التربية وقيادات المدارس الثانوية في محافظة عدن. مجلة جامعة عدن الإلكترونية للعلوم الانسانية والاجتماعية، 4(2)، ص263-281. <https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2023.2.257>

حقوق النشر © 2023 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).

